



المؤتمر الدولي العاشر للمعهد العربي للتخطيط حول

” التوجهات الحديثة في تمويل التنمية ”

(بيروت، الجمهورية اللبنانية، 11-13 إبريل 2011)

خلفية ومحاوِر المؤتمر:

1. كما هو معروف، حظي موضوع تمويل التنمية باهتمام بالغ على المستوى الدولي وذلك على أثر إعلان الألفية للأمم المتحدة في سبتمبر 2000، والذي تضمن التوافق الدولي حول الأهداف الإنمائية للألفية. ولم يكن مُستغرباً أن تدعو الأمم المتحدة لمؤتمر دولي لتمويل التنمية انعقد في مدينة مونتيري بالمكسيك، خلال الفترة 18-22 مارس 2002. وبعد مرور سبعة أعوام على انعقاد هذا المؤتمر شهدت الدوحة، عاصمة دولة قطر، انعقاد مؤتمر "المابعة الدولي لتمويل التنمية" خلال الفترة 29 نوفمبر - 2 ديسمبر 2008، مؤكداً الأولوية التي يوليها المجتمع الدولي لقضية تمويل التنمية في الدول النامية بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
2. هذا وقد أكد "إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية" على الأهمية المحورية "لعبئة الموارد المالية من أجل التنمية والاستخدام الفعال لتلك الموارد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". وأكد الإعلان "على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية"، وشدد على أهمية "دور السياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الإنمائية" في تمويل التنمية، ولكنه أقرّ بالدور الذي تلعبه التدفقات الخارجية الخاصة والعامة في مثل هذا التمويل.
3. في إطار استراتيجيات تنمية وطنية تهدف إلى إحداث التنمية، تشتمل أهم مصادر تمويل التنمية في الدول النامية على الموضوعات المذكورة في الفقرات (4 - 8)، حيث تشكل هذه الموضوعات والقضايا والأسئلة التي تُثيرها بالإضافة إلى التحديات الجديدة المذكورة في الفقرة (9) محاور هذا المؤتمر.
4. تعبئة الموارد المالية المحلية: وهو محور يشتمل على قضايا تتعلق ليس فقط بقضايا الضرائب، وإنما أيضاً بأهمية "تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للمجتمع"، وقضايا توزيع الدخل والإنصاف، وسياسات الاقتصاد الكلي، و"تحسين العمليات المتعلقة بالميزانية، وتعزيز شفافية إدارة المالية العامة، وترشيد النفقات"، وعلى سبيل التصدي لظاهرة هروب رأس المال، وعلى ترتيبات مكافحة الفساد.

5. الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخاصة: وهو محور يشتمل على كل القضايا المتعلقة بتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة لتشجيع الاستثمار الخاص المباشر منه وغير المباشر، والقضايا المتعلقة بتدفق التحويلات من بلدان المهجر إلى البلدان المصدرة للعمالة.

6. الأسواق المالية : وهو محور يتعلق بدراسة دور الأسواق المالية في تعزيز تمويل عملية التنمية من خلال حشد الموارد المالية المحلية والأجنبية وتصريفها عبر القطاع المالي نحو الاستثمار المنتج. وقد يشمل هذه المحور من بين أشياء أخرى دراسة دور أسواق الأوراق المالية، وأسواق سعر الصرف، والاستثمار في الأوراق المالية وأسواق التأمين ودور التقلبات والمضاربة في هذه الأسواق وأثرها على التنمية. بالإضافة إلى ذلك يشتمل المحور على دراسة كفاءة المصارف التجارية والمصارف التنموية المتخصصة ودورها في تمويل المشاريع الصغيرة وتلك متناهية الصغر.

7. المساعدات الإنمائية الرسمية : وهو محور يشتمل على قضايا طبيعة، وفلسفة ، التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية، ويثير قضايا خلافية حول تحقيق التزامات الدول المتقدمة بنسب المساعدات الرسمية للدول النامية، وقضايا فعالية المساعدات الإنمائية الرسمية في تحفيز النمو طويل المدى، وقضايا نوعية المساعدات الرسمية وسبل توفيرها للدول النامية، وقضايا التعاون فيما بين الدول النامية، وقضايا كفاءة المصارف الإنمائية المتخصصة الدولية منها والإقليمية، وقضايا هيكلية المعونات الرسمية لتتسق شروطها مع الظروف المحلية للدول النامية.

8. الديون الخارجية: وهو محور يتعلق بالأثر السلبي لتراكم الديون لمستويات غير قابلة للاحتمال على تمويل التنمية في الدول النامية، وي طرح أسئلة تتعلق بتقييم محتوى التمويل التنموي الذي تنطوي عليه مختلف مبادرات تخفيف عبء الديون على الدول النامية وما يرتبط بمثل هذه المبادرات من معايير للتأهل للاستفادة من ترتيبات تخفيف عبء الدين، وأسئلة حول الآليات الدولية القائمة لتسوية الديون وحول الآليات المالية الدولية لانتقاء الأزمات وتسويتها، وآليات التفاوض حول إعادة جدولة الديون.

9. التحديات الحديثة : وبعد مرور سبعة أعوام من مؤتمر مونتيري 2002 ، لاحظ إعلان الدوحة بروز تحديات وفرص متعددة متصلة بتمويل التنمية بما في ذلك أثر الأزمة المالية الدولية على مصادر تمويل التنمية المرصودة أعلاه، والتكاليف الإضافية لتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والضرر الذي لحق ببيئة الأرض، وتقلب الأسعار في الأسواق الدولية للسلع الأساسية، والاحتياجات المتزايدة في مجال إعمار بلدان مرحلة ما بعد النزاع، والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في تمويل خطط التنمية.

10. تشكل القضايا التي تُثيرها عملية إعادة النظر في الاستغلال الأمثل للمصادر التقليدية لتمويل التنمية، بالإضافة إلى التحديات الحديثة التي ظهرت على مستوى الاقتصاد الدولي منذ مؤتمر مونتيري، "التوجهات الحديثة في تمويل التنمية" في الدول النامية بما فيها الدول العربية. ويُهْمَنُ في هذا الصدد ملاحظة أن القضايا، التي تندرج تحت مختلف المحاور، قد أولها القادة العرب أهمية في "إعلان الكويت"، الذي صدر عن القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية (دولة الكويت، 19-20 يناير 2009) المنعقدة تحت بنود التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، والأزمة المالية العالمية، والاستثمار، والتمويل والمؤسسات المالية، والتجارة، من بين بنود أخرى تعتمد في منطلقاتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

هدف المؤتمر :

11. يتمثل الهدف الرئيسي من المؤتمر الدولي العاشر إلى توفير منبر لتبادل الآراء، واستعراض الخبرات، وتعزيز التفاعل بين صناعات القرار والباحثين حول هذه التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، في إطار القضايا التي تُثيرها المحاور المذكورة أعلاه.

منسق المؤتمر :

د. علي عبد القادر علي

وكيل المعهد

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص ب 5834 الصفاة - 13059 دولة الكويت

هاتف: (مباشر) 00965 48434592 - 00965 48431302 (داخلي) : 124، 125)

فاكس: 00965 24842935

بريد إلكتروني: aali@api.org.kw

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

كريم عادل درويش

مدير العلاقات الخارجية

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

هاتف مباشر: (+965) 2 4820483 بدالة: (+965) 48431302 - داخلي: 221

فقال: (+965) 96601509

فاكس: (+965) 48429352 - 48492212

بريد الكتروني: karim@api.org.kw

الموقع الإلكتروني للمعهد: www.arab-api.org